موقف الأحزاب السياسية العراقية من مراسيم ١٩٥٤

علي حسين علي سعيد العلواني
قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة الأنبار

المُقَدّمَة

إن قراءة متفحصة لتاريخ العراق الحديث توضح الكثير من الحقائق المهمة المتعلقة بهذا التاريخ، وخصوصاً فترة الخمسينيات، وما شهدتها هذه الفترة من تغيرات على الصعيدين المحلي والدولي. فالمراسيم التي أصدرها وسار عليها نوري السعيد عند توليه الوزارة للمرة الثانية عشر والتي أراد من خلالها إعادة بناء الحياة الحزبية والنقابية في العراق ليتسنى له تحقيق مخططاته السياسية وأهمها إدخال العراق ضمن الأحلاف العسكرية المتمثلة بـ(حلف بغداد)، وما نجم عن هذه السياسة من نتائج وخيمة على الأحزاب السياسية داخل العراق، مما دفعها إلى التكاتف مع العناصر السياسية المخلصة من أجل الحفاظ على ديمومة الصرح الحزبي داخل العراق.

لكل ما مر ذكره هي أسباب دفعتني إلى اختيار موضوع (موقف الأحزاب السياسية العراقية من مراسيم ١٩٥٤)، تلك المراسيم التي أصدرها أدى نوري السعيد والتي عكست حقيقة سياسته، مما جعل هذا التاريخ بالذات عبارة عن سلسلة من الأحداث والمناورات الحزبية، من أجل وضع حد لهذه السياسة التي لم تكن لتخدم الحركة السياسية الديمقراطية في العراق بأي شيء.

احتوى البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

حيث تحدث التمهيد عن الأحداث التي سبقت موضوع الدراسة، حتى وصول نوري السعيد إلى السلطة من جديد، بعد انهيار الوزارات السابقة، والمتمثلة بوزارة أرشد العمري بالتحديد.

أما المبحث الأول فقد تحدث عن إجراءات نوري السعيد على الصعيد الداخلي، والتي تمثلت بصدور عدة مراسيم نذكر منها : مرسوم تعديل قانون العقوبات البغدادي لعام ١٩٣٨، ومرسوم تعديل قانون منح الجنسية العراقية، ومرسوم تنظيم قانون النقابات، ومرسوم تنظيم الجمعيات والأحزاب، ومدى تأثير هذه المراسيم على السياسة الحزبية داخل العراق. وهذا ما شمله المبحث الثاني.

حيث تناول المبحث الثاني موضوع موقف الأحزاب السياسية من مراسيم عام ١٩٥٤. والذي شمل كل من موقف الأحزاب العراقية الآتية : حزب الاستقلال، حزب الوطني الديمقراطي، حزب الجبهة الشعبية، حزب الأمة الاشتراكي، حزب الاتحاد الدستوري، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي. موضحاً الباحث في نهاية عرضه لموقف هذه الأحزاب من مراسيم عام ١٩٥٤، ونتائج سياسة نوري السعيد بحل الأحزاب السياسية في العراق كأحد أبرز النتائج التي أفرزتها هذه المراسيم.

أما الخاتمة فقد ضمت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث عند نهاية بحثه.

اعتمد الباحث على مجموعة قيمة من المصادر عند إعداده لهذا البحث. فمنها الصحف العراقية كـ(صحيفة لواء الاستقلال وصوت الأهالي). إلى جانب الكتب العربية التي تحدثت في هذا الموضوع. منها كتاب عادل غفوري خليل (أحزاب المعارضة العلنية في العراق) وكتاب عبد الرزاق الحسني (تاريخ الأحزاب السياسية العراقية). وغيرها من الكتب الأخرى التي كانت القاعدة المتينة لهذا البحث.

وختاما أدعو الله العلي القدير، أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع المهم والخطير في تاريخ العراق الحديث.

تمهيد

اعتاد نوري السعيد منذ أن أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة في ٢٣ آذار ١٩٣٠، أن يرى نفسه صاحب الرأي المسموع في اختيار معظم الوزراء خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واختفاء معظم الساسة المخضرمين عن الساحة السياسية حتى ساد الاعتقاد أن نوري السعيد هو الرئيس الدائم للحكومة العراقية سواءً أكان رئيساً للوزراء أم لم يكن [١].

فعندما تشكلت وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى في ١٧ أيلول عام ١٩٥٣، أعلن نوري السعيد أنه لم يستشر في تأليف هذه الوزارة لذا سافر إلى لندن غاضباً. ولما قدم محمد فاضل الجمالي استقالته في ٨ آذار ١٩٥٤، وجهت له الدعوة لإعادة تشكيل الوزارة من جديد من قبل الوصي عبد الإله الذي أصر على أن يعيد الجمالي تشكيل الوزارة ليسير قدماً في تحقيق الاتحاد بين سورية والعراق. وفي هذه المرة أيضاً لم يستشر نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة التي ترأسها الجمالي ذاته [٢].

ولما استقالت وزارة الجمالي الثانية في يوم ١٩ نيسان ١٩٥٤، كلف أرشد العمري بتشكيل الوزارة الجديدة. فتم تشكيل الوزارة الثانية لـ(أرشد العمري) بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٥٤ وخلال هذه الوزارة تم إجراء الانتخابات النيابية التي أسفرت عن فوز اثنا عشر نائباً من الجبهة الوطنية الذين كانوا يمثلون الأفكار الوطنية والقومية والاشتراكية [٣].

قدم العمري رئيس الوزراء استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤ وقد قبلت بتاريخ ٤ آب ١٩٥٤، في الوقت الذي كلف فيه نوري السعيد بتشكيل الوزارة الجديدة في ٣ آب ١٩٥٤ [٤].

كان الهدف من تشكيل نوري السعيد للوزارة هو تنفيذ السياسة المرسومة من قبل بريطانيا والمتمثلة بربط العراق بالأحلاف العسكرية، كون هذا الموضوع يهم بريطانيا أكثر مما يهم العراق [٥]. وقد مهد نوري السعيد لتنفيذ هذه السياسة تقديم عدة شروط مسبقة لتأليف الوزارة رفعها على هيئة مذكرة إلى الملك فيصل الثاني في ٣١ تموز عام ١٩٥٤ [٦]. وعرض في هذه المذكرة السياسة التي يراها مناسبة في الحقلين الداخلي والخارجي. فيما تعلق بالسياسة الداخلية رأى ضرورة حل المجلس النيابي، أما فيما تعلق بالسياسة الخارجية أكد نوري السعيد أن السياسة التي يتبعها يجب أن تهدف إلى ضمان سلامة العراق وأن تنسجم مع التطورات العالمية وخاصة تلك التي كان لها الأثر في الوضع السياسي في البلاد العربية المجاورة [٧].

وافق الملك فيصل الثاني على هذه الشروط وأصدر استجابة لرغبة نوري إرادة ملكية بحل المجلس النيابي بتاريخ ٣ آب عام ١٩٥٤ وفي اليوم التالي عين نوري السعيد رئيسا للوزراء [٨].

لم يطل الوقت الذي اختار فيه نوري السعيد أعضاء وزارته من رجال كان يفترض فيهم أن يتفقوا معه في سياسته الداخلية والخارجية اتفاقاً مطلقاً وهذا ما حدث فعلاً، فصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٦٧٦ لسنة ١٩٥٤ بتعيين نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء ووزير الدفاع [٩].

وأول إجراء اتخذه نوري السعيد هو حل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري) في ٢ أيلول عام ١٩٥٤، تمهيداً لتعطيل الحياة الحزبية العامة [١٠].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ط٧، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨)، ص١٠٩.
(٢) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٠٩-١١٠.
(٣) محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، أسبابها ومقدماتها، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣)، ص٥١.
(٤) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦)، ص٢٩٨-٢٩٩.
(٥) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ج٢، (مطبعة المنظمة العربية، د. م، ١٩٩٠)، ص٥٧٨.
(٦) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٣٥.
(٧) محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢.
(٨) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٣٧.
(٩) عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد السادس، ط١، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦)، ص٢٦١.
(١٠) المصدر نفسه، ص٢٦١-٢٦٢.

المبحث الأول

إجراءات نوري السعيد على الصعيد الداخلي

بعد أن تسلم نوري السعيد السلطة في العراق أخذ بممارسة سياسة تقوم على اضطهاد الحريات العامة ليمهد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها ويقمع المعارضة لتمرير المشاريع الاستعمارية بإصدار عدة مراسيم (١)، نذكر أهمها :

أولاً : مرسوم تعديل قانون العقوبات البغدادي لعام ١٩٣٨

كانت الوزارة المدفعية الرابعة قد وضعت قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي المرقم (٥١) لعام ١٩٣٨ الذي نص على اعتبار "كل من حبذا أو روج أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية الشيوعية، والفوضوية والإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساس جرماً يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد والإعدام إذا كان التحبيذ جرى بين القوات المسلحة" (٢).

أصدر نوري السعيد مرسوماً يتضمن إضافة الفقرة التالية إلى المرسوم والتي تقول "سواء كان ذلك مباشراً أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت أي شعار كان كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك" (٣).

بهذه الإضافة عد كل نشاط سياسي معارض للحكومة نشاطاً شيوعياً يمكن أن يعاقب عليه بعقوبات شديدة كالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة (٤).

ثانياً : مرسوم تعديل قانون منح الجنسية العراقية :

صدر هذا المرسوم في ٢٢ أيار عام ١٩٥٤، والذي جاء بناءاً على اقتراح وزير الداخلية بإسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لعام ١٩٣٨. كما نص المرسوم أن لوزير الداخلية الحق في اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده (٥).

ثالثاً : مرسوم تنظيم قانون النقابات :

صدر هذا المرسوم في ٢٢ آب ١٩٥٤ والذي جاء فيه، وبناءاً على اقتراح وزير الداخلية، غلق أية نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمية أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام والنظام العام أو بسبب إقلاق الأمن مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادئ التي أسست من أجلها (٦).

وهكذا أصبح مصير النقابات مرهون بإدارة وزير الداخلية الذي أمر بحل كافة النقابات التي كان العمال قد ألفوها، وعندما تشكلت النقابات على أثر القانون الجديد الذي صدر لم ينتم إليها سوى أنصار الحكومة (٧).

رابعاً : مرسوم تنظيم الجمعيات والأحزاب :

يقضي هذا المرسوم الصادر في ٢٢ أيلول ١٩٥٤، بحل جميع الأحزاب السياسية وسائر الجمعيات وتكوينها من جديد بعد تحقيق دقيق (٨). وخول هذا المرسوم وزير الداخلية بإلغاء جميع إجازات الجمعيات والنوادي ودور التمثيل المجازة في العراق (٩). وقد أصدر وزير الداخلية بيانا بهذا الإلغاء (١).

---

(١) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، د.ت)، ص١٠٠.
(٢) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٤٧.
(٣) العكام، المصدر السابق، ص٣٠٠.
(٤) الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.
(٥) العكام، المصدر السابق، ص٣٠٠.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٠٠-٣٠١، فاضل حسين، المصدر السابق، ص١٥.
(٧) جريدة (لواء الاستقلال)، بغداد، العددان (١٩٥٤ و١٩٥٥) في (٢٢) و(٢٣) آب ١٩٥٤.
(٨) الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٣.
(٩) العكام، المصدر السابق، ص٣٠١.

هذا إلى جانب مراسيم أخرى أكدت في مضمونها، إلغاء الامتيازات الممنوحة إلى الصحف والمجلات كافة سياسية كانت أم غير سياسية والحصول على امتيازات جديدة يجري تزكية صاحبها سلفاً، وتخويل وزير الداخلية تنفيذ ذلك مع تخويله منح إجازة لأي تظاهرة أو تجمع لغرض الحفاظ على الأمن العام (٢).

كما وعلى الصعيد الخارجي فإن نوري السعيد لم يكتف بما اتخذه على صعيد السياسة الداخلية، بل أنه عمد إلى قطع علاقات العراق الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي والطلب إلى هيئة السفارة السوفيتية بمغادرة الأراضي العراقية بحجة أن السفارة أصبحت مركزاً للشيوعيين والمتآمرين على البلاد (٣).

ويبدو أن إجراءات نوري السعيد الداخلية والخارجية اتخذت في سبيل التمهيد لزج العراق في مضمار الأحلاف الغربية وعلى وجه الخصوص حلف بغداد أو ما يعرف بـ(ميثاق بغداد).

المبحث الثاني

موقف الأحزاب السياسية من مراسيم ١٩٥٤

أولاً : حزب الاستقلال

عارض حزب الاستقلال أحد الأحزاب التي شكلت عام ١٩٤٦، المراسيم التي صدرت في عام ١٩٥٤. حيث أكدت جريدة الحزب (لواء الاستقلال) أن هذه المراسيم أسلوب الهدف منه هو إرهاب المواطنين حتى لا يقفوا بوجه المشاريع التي تتبناها الحكومة الحاضرة (٤).

وكان حزب الاستقلال قد قدم احتجاجاً على صدور المراسيم الرجعية وطالب بإلغائها (٥). وقدم أيضاً احتجاجاً على حل الحزب الوطني الديمقراطي لموقفه المعارض لسياسة المراسيم. وأكد حزب الاستقلال استنكاره في بيان مطول أصدره بهذا الشأن حذر فيه المسؤولين من مغبة هذه السياسة التي وصفها بـ(السياسة الخطرة) (٦).

امتاز نشاط حزب الاستقلال منذ إجازته في ٢ نيسان ١٩٤٦ وحتى صدور المراسيم عام ١٩٥٤ والتي أكدت في مضمونها (حل جميع الأحزاب والجمعيات) بالوضوح واستمراره في بذل الجهود من أجل توحيد الصف الوطني في العراق، ودعمه لأي نشاط ينتهج منهجاً قومياً في مقاومة الاستعمار والعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية (٧).

ثانياً : حزب الوطني الديمقراطي

احتج الحزب على المراسيم عندما أصدر بيانا في الأول من أيلول عام ١٩٥٤ نشر في جريدة (صوت الأهالي) في ٢ أيلول من العام نفسه (٨). وكان احتجاج الحزب أكثر شدة من بقية الاحتجاجات التي رفعتها بقية الأحزاب السياسية وجاء في هذا البيان "بالرغم من تحذيرنا للحكومة من فظاعة العمل الذي نوه عنه نوري السعيد عند مجيئه إلى الحكم من الإقدام على إسقاط الجنسية العراقية من الشيوعيين ..." (٩).

وأكد الحزب على ضرورة إلغاء المراسيم التي وصفها بالرجعية كما وصف الحكومة العراقية آنذاك بأنها من أكثر الحكومات في العالم رجعية في هذه الإجراءات التي جعلت من الوضع السياسي في العراق أكثر سوءاً من حيث حرية الرأي والعمل السياسي من أي خطر آخر وهذا ما تضمنه بيانه الصادر في الأول من أيلول

(١) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٥٠ ؛ الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٣.
(٢) الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص١٥١ ؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص١٥.
(٣) شوكت، المصدر السابق، ص٥٧٩.
(٤) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ط١، (أوفسيت الانتصار، بغداد، ١٩٨٤)، ص٢٧٥.
(٥) العكام، المصدر السابق، ص٣٠٢.
(٦) فاضل حسين، المصدر السابق، ص٩.
(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط٢، (مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٣)، ص١٤٨.
(٨) جريدة (صوت الأهالي)، بغداد، العدد (٢٢١) في (٢) أيلول ١٩٥٤.
(٩) الحسني، تاريخ الأحزاب، ص١٥٢، وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، د.ت)، ص٣٠٧.

١٩٥٤، وعلى أثر هذا البيان وجدت الحكومة مبرراً لسحب إجازة الحزب وتعطيل نشاطه السياسي في ١٢ أيلول ١٩٥٤ وذلك بحجة واهية متمثلة بخروجه عن منهاجه ومخالفاته القانونية المتكررة (١).

تبع ذلك احتجاج قدمه الحزب على قرار سحب الإجازة منه ورفع مذكرة شديدة اللهجة وطويلة إلى رئيس الوزراء في ١٥ أيلول ١٩٥٤ تضمنت تفنيداً لكل التهم الواردة في بيان الحكومة الرسمي وتم اختتامه بعبارة "إننا بالنظر لما تقدم، نعتبر قرار إبطال رخصة الحزب الوطني الديمقراطي قراراً مخالفاً لقانون الجمعيات وأحكام القانون الأساس ونطالب بإلغائه وتفضلوا بقبول فائق الاحترام". لكن رئيس الوزراء لم يعر المذكرة أي اهتمام بل عمد إلى إصدار المرسوم القاضي بإلغاء الأحزاب والجمعيات وعلى أن تقدم الأحزاب طلبات جديدة إلى وزارة الداخلية إذا رغبت بإعادة تأسيسها، وبالفعل تم ما هدف إليه نوري السعيد من إعادة بناء الحياة الحزبية من جديد وتحت إشرافه، ولم يؤخذ بطلب حزب الوطني الديمقراطي المقدم إلى وزارة الداخلية حول إعادة الحزب إلى نشاطه بحجة أن أسباب حل الحزب الوطني الديمقراطي ما زالت موجودة (٢).

لكن الحزب استمر في ممارسة نشاطه السياسي بصورة سرية وأسهم في الاحتجاجات التي كانت ترفعها الهيئات السياسية إلى الحكومة بين الحين والآخر (٣). لأن هدف الحزب هو القيام بالإصلاحات في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي مسبق يشمل جميع تلك النواحي وذلك بهدف تحقيق تطور البلاد من دولة متأخرة إلى دولة متقدمة ديمقراطية عصرية (٤).

ثالثاً : حزب الجبهة الشعبية

على أثر صدور أمر نوري السعيد بحل (حزب الاتحاد الدستوري) شعرت الجبهة الشعبية كحزب قائم بذاته بأن بعض أعضائه يحاولون الهرب من ميدان الكفاح العربي ويفضلون السير في ركاب السلطة

لذا قررت الجبهة وقف نشاطها فوراً (٥). وأصدرت بياناً بهذا الخصوص ضمنت فيه لأعضائها الاشتراك في الانتخابات، واتخاذ القرارات التالية :

١- توقف أعمال الحزب وتعطيل نشاط الحزب السياسي إلى إشعار آخر.

٢- سيكون اشتراك من يرغب في الاشتراك من الأعضاء في الحزب في الانتخابات النيابية الحالية على مسؤولية العضو الشخصية (٦).

ظل قرار التجميد الذي أصدره الحزب قائماً حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨.

رابعاً : حزب الأمة الاشتراكي

بعد أن أعلن نوري السعيد عن حل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري) وأصدر بياناً مغرياً لحمل بقية الأحزاب لكي تحذو حذوه (٧). حدث انشقاق داخل حزب الأمة الاشتراكي نفسه (٨). ففريق دعا إلى مقاطعة الانتخابات النيابية وكان برئاسة عبد المهدي نائب رئيس الحزب لأن رئيس الحزب صالح جبر كان خارج العراق. أما الفريق الآخر فقد دعا إلى حل الحزب بتأثير من نوري السعيد وكان يرأسه توفيق وهبي. وعند عودة صالح جبر من خارج العراق اجتمع الحزب في (٢٠) آب ١٩٥٤ وأصدر بياناً عن الاجتماع تضمن فصل عدد من أعضاء الحزب المنشقين وعلى رأسهم توفيق وهبي (٩). أما البيان الذي صدر من اجتماع الحزب فقد أعلن عن عدم

(١) محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية، (مطبعة واوسيت عشتار، بغداد، د.ت)، ص٩٣-٩٤ ؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص٢٧٤.
(٢) الحسني، تاريخ الأحزاب، ص١٨٣-١٨٥.
(٣) عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص٢١٢.
(٤) الحسني، تاريخ الوزارات، ص١٥٥.
(٥) علي خيون، ثورة (٨) شباط ١٩٦٣ في العراق، ط١، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠)، ص١٧ ؛ الحسني، تاريخ الوزارات، ص١٤١.
(٦) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق، (دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨)، ص٢٣٨-٢٣٩، محمود شبيب، المصدر السابق، ص٩٢.
(٧) عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص٢٧١.
(٨) الحسني، تاريخ الأحزاب، ص٢٤١.
(٩) الحسني، تاريخ الوزارات، ص١٤١-١٤٢.

مشاركة الحزب في الانتخابات ومقاطعته لها (١). أصيب الحزب نتيجة البيان بالشلل ولم يذكر له فعالية في النشاط النشاط السياسي. ثم تلاه انحلال الحزب بموجب قرار مرسوم تنظيم الجمعيات والأحزاب (٢).

خامساً : حزب الاتحاد الدستوري

لقد أنشأ حزب الاتحاد الدستوري في (٢٤) تشرين الثاني عام ١٩٤٩ برئاسة نوري السعيد، كحزب معارض للأحزاب السياسية الوطنية (٣). ولما شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة كان يعلم بأن البلاد مقبلة على أحداث كبيرة وضعت خطوطها في باريس ولندن وواشنطن. وكان في الوقت نفسه يتمنى تعطيل الأحزاب السياسية القائمة في البلاد ليتسنى له تحقيق أهدافه، لذا أصدر نوري السعيد قرارا بحل حزب الاتحاد الدستوري بحجة إجراء انتخابات نيابية يسودها جو من الحرية التامة يمارس فيها المواطنون أحزاباً وأفراداً حقوقهم الكاملة وفق أحكام القانون (٤). في حين أن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو تعطيل الحياة الحزبية في العراق، والذي تحقق فعلاً بعد صدور مرسوم تنظيم الجمعيات والأحزاب لعام ١٩٥٤ (٥).

سادساً : حزب البعث العربي الاشتراكي

بعد أن أدمج حزب البعث مع حزب العربي الاشتراكي بتاريخ ٥ آذار عام ١٩٥٤، وأصبح يعرف بـ(حزب البعث العربي الاشتراكي) وهو من الأحزاب السرية في تلك الفترة (٦).

وعندما أسفرت الانتخابات التي جرت في ١٢ أيلول، عن مجيء مجلس نيابي مزيف على يد نوري السعيد الذي منع وصول أي مرشح وطني إلى هذا المجلس الذي أدى إلى تزايد عمليات الإرهاب والقمع على أبناء الشعب العراقي، وصدور مرسوم إسقاط الجنسية عن العراقيين، لتهيئة العراق للدخول في حلف بغداد، عمل حزب البعث إزاء هذه الأحداث على توجيه بيانات لاهبة إلى القوى الوطنية بعد زيارة عدنان مندريس كممثل عن تركيا إلى العراق، وبسبب ما كانت تعانيه الأحزاب والقوى السياسية آنذاك من ضعف التنظيم والذي تمثل بالاكتفاء برفع المذكرات، كما حدث عند الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، فضلاً عن انغلاق الحزب الشيوعي على نفسه. لذا بقي حزب البعث العربي الاشتراكي وحده في الساحة السياسية بإمكاناته المحدودة، حيث رفع الشعارات الرافضة في الكليات والثانويات، ونظم الإضرابات الطلابية، وبقي الحزب أسبوعاً واقفاً وحده أمام بطش وجبروت الوزارة السعيدية، فامتلأت المعتقلات بمناضلي الحزب. وكان الحزب يشعر بفخر واعتزاز لعدم إمرار حلف بغداد بسهولة وبدون مقاومة كما كان يحلم نوري السعيد (٧).

ونتيجة لصدور المرسوم الداعي إلى حل كافة النقابات التي سلكت سلوكاً يمس بالأمن العام. لجأت الحركة النقابية في العراق إلى العمل السري، ولم تكتف الحكومة بغلق النقابات وحدها، بل عمدت إلى غلق مقرات الحزب الوطني، فاستنكر حزب البعث العربي الاشتراكي هذه الأساليب التي مارستها الحكومة بحق التنظيم النقابي ودعا إلى قيام ائتلاف وطني سليم لكل القوى المعادية للاستعمار وإقامة جبهة وطنية تضم هذه القوى، تعتمد أسس نضالية لتخليص العراق من الوضع الإرهابي. وهذا ما حدث في إقامة جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ (٨).

حرض حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال نشراته الدورية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٤، أبناء العراق على إسقاط وزارة نوري السعيد، وإلغاء المجلس النيابي المزيف، وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، وإحباط مشاريع الاستعمار (٩).

(١) محمود شبيب، المصدر السابق، ص٩٢-٩٣.
(٢) فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر، (مؤسسة الخليج للطباعة، الكويت، ١٩٨٤)، ص١٢٣-١٢٤.
(٣) علي خيون، المصدر السابق، ص١٧.
(٤) وميض عمر نظمي وآخرون، المصدر السابق، ص٣٠٧.
(٥) الحسني، تاريخ الأحزاب، ص٢٣١.
(٦) فاضل حسين، الفكر السياسي، ص١٢٤.
(٧) سلسلة نضال البعث القطر العراقي ١٩٥٣-١٩٥٨، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤)، المجموعة الخامسة، ص٦٤-٦٥.
(٨) هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ط٢، (مطبعة معهد الثقافة، بغداد، د.ت)، ص١٨٠-١٨١ ؛ سلسلة نضال البعث، المصدر السابق، ص٧٠.
(٩) مالك سيف، للتاريخ لسان، (دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣)، ص١٥٠-١٥٩.

سابعاً : الحزب الشيوعي

تعرض الحزب الشيوعي ومنذ بداية تأسيسه في العراق للاضطهاد من قبل الحكومة، حيث تم إعدام (فهد) سكرتير عام الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧، وقد أدى ذلك إلى حدوث صراعات ونزاعات في داخل الحزب الشيوعي. وتعرض الحزب أيضا إلى الإدانة من قبل أحزاب الحركة الوطنية والقومية، حتى أنه عزل عن الحركة الوطنية والقومية في فترات معينة وذلك لمواقفه من القضايا الوطنية والقومية، وكذلك اتباعه سياسة لا تنسجم مع أهداف الشعب العربي (١).

اتبع الحزب الشيوعي في سنة ١٩٥٤، وبالذات عندما كان بزعامة حميد عثمان، سياسة انقلابية معادية أمام تحالف وطني يتم بين القوى الوطنية (٢). وعندما ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشر التي ارتكزت على قمع الشيوعية ومكافحتها، لأن نوري السعيد كان يعتقد بأن خطر الشيوعية أكبر من خطر الصهيونية لقرب العراق من الاتحاد السوفيتي (٣). وبالرغم من الأساليب القمعية والاضطهادية التي اتبعتها الوزارة ومعاداتها لمصالح الجماهير التي فعلت هذه الأوضاع والظروف فعلتها في الحركة الجماهيرية التي تنامت. غير أن الحزب الشيوعي العراقي اعتمد الأساليب السلمية في ظل الحكومة الموالية للاستعمار والمعادية لحقوق الشعب وهي حكومة نوري السعيد (٤).

ثامناً : نتائج سياسة نوري السعيد بحل الأحزاب

كانت من أهم نتائج إصدار مرسوم حل الأحزاب السياسية في العراق، هو ذلك التكاتف والتعاون الذي حدث بين الأحزاب السياسية العلنية وبين الأحزاب السرية في العراق، وخصوصاً التقارب الذي حصل بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي، والعمل سوية على إسقاط النظام الملكي في العراق (٥). وهذا ما حدث عندما تكونت جبهة الاتحاد الوطني السري لعام ١٩٥٧، تمهيداً لقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (٦). وكذلك التقارب الذي حصل بين حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي لتحقيق الغرض نفسه (٧).

خاتمة

مما سبق ذكره حول موقف الأحزاب السياسية العراقية من مراسيم عام ١٩٥٤، والتي أصدرها نوري السعيد، والتي عكست سياسته الحقيقية، في أنها سياسة قائمة على وتيرة وهدف واحد، هو فرض السيطرة والهيمنة على مرافق الحياة السياسية في داخل القصر وخارجه، تلك المرافق التي كان يشغلها عدد من العناصر السياسية المنتمية إلى أحزاب، والتي شكلت ثقلاً سياسياً كبيراً على كاهل نوري السعيد في محاولة منعه من تحقيق غاياته ومخططاته في توجيه السياسة العراقية بما يلائم تطلعاته ويشبع رغباته، وهذا ما لمسناه من سياسته التي اتبعها والتي تجلت في أخطر صورها بحل الأحزاب السياسية العراقية، وإعادة رسم وحياكة الحياة الحزبية في العراق بما يتلاءم وأهدافه الشخصية والسياسية التي لم تلائم تطلعات وأهداف الأحزاب السياسية آنذاك.

إلا أن لسياسة الأحزاب المتمثلة بأحزاب (الاستقلال والوطني الديمقراطي والبعث العربي الاشتراكي)، وغيرها، كانت بالند من سياسة نوري السعيد. وترجمة تلك السياسة من خلال تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧، ليكون بمثابة ائتلاف حزبي له أهدافه وتنظيماته ونشاطه، وليساهم إلى جانب العناصر الخيرة من أبناء العراق العظيم لإفشال كافة المخططات الاستعمارية الرامية إلى تحطيم وحدة العراق واتخاذه جسراً لبعض القوى الإمبريالية لتحقيق أهدافها. إلا أن ذلك كله اصطدم بصخرة كبيرة عرفت تاريخيا بثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ المجيدة.

---

(١) سلسلة نضال البعث، المصدر السابق، ص٦٥.
(٢) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص٢٧٢.
(٣) منذر عبد الجبار وآخرون، قراءة في الحزب الشيوعي العراقي، (مديرية الأمن العامة)، المجلد / ٧٨، ص٥٦-٥٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٧ ؛ سمير عبد الكريم، موجز أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، (مطبعة الأندلس، بيروت، د.ت)، ص٨٢.
(٥) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص٢٨٠.
(٦) عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص٢٥٣.
(٧) الحسني، تاريخ الأحزاب، ص٣٧٩.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب العربية :

١- سلسلة نضال البعث القطر العراقي ١٩٥٣-١٩٥٨، المجموعة الخامسة، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٤).
٢- سمير عبد الكريم، موجز أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، (مطبعة الأندلس، بيروت، د.ت).
٣- عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ط١، (أوفسيت الانتصار، بغداد، ١٩٨٤).
٤- عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦).
٥- عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق، (دار الحرية، بغداد، ١٩٧٨).
٦- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط٢، (مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٣).
٧- _____، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ط٧، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨).
٨- عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد السادس، ط١، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦).
٩- علي خيون، ثورة (٨) شباط ١٩٦٣ في العراق، ط١، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠).
١٠- فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر، (مؤسسة الخليج للطباعة، الكويت، ١٩٨٤).
١١- _____، سقوط النظام الملكي في العراق، (منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، د.ت).
١٢- مالك سيف، للتاريخ لسان، (دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣).
١٣- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣).
١٤- محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية، (مطبعة واوسيت عشتار، بغداد، د.ت).
١٥- منذر عبد الجبار وآخرون، قراءة في الحزب الشيوعي العراقي، (مديرية الأمن العامة)، المجلد / ٧٨.
١٦- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ج٢، (مطبعة المنظمة العربية، د. م، ١٩٩٠).
١٧- هادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ط٢، (مطبعة معهد الثقافة العمالية، بغداد، د.ت).
١٨- وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد، د.ت).

ثانيا : الصحف العراقية :

١- جريدة (صوت الأهالي)، ١٩٥٤.
٢- جريدة (لواء الاستقلال)، ١٩٥٤.